

الوحيد — في تقديرنا — في الموقف الاردني وليس الاعتراف بالمنظمة كما حاولت الصحافة — المصرية على الاخص — ان توحى . فان اعتراف الملك بأن المنظمة هي المثل الشرعي للوحيد للشعب الفلسطيني سيفتح المجال واسعا امام التساؤل عن « حق » الملك ونظابه ليس في تمثيل فلسطيني الضفة الشرقية فحسب وانما في حكمهم ايضا . وبذلك فان صميم مسألة **الرعية الاردنية** للفلسطينيين في شرق الاردن ، وبالتالي مسألة الكيان الاردني نفسه حيث فيه الفلسطينيون — ديموغرافيا — أكثرية السكان ، ستكون مطروحة للبحث .

ما هي الاسباب التي دفعت الملك الى اتخاذ موقفه « الجديد » هذا وهو جديد بقدر ما هو مرهون بشروط حددها الملك . يمكن هنا ان يطرح عدد من التفسيرات ، احدها او بعضها او هي مجتمعة ، تلقي ضوءا على هذا الموقف المستجد .

١ — باسترجاع الاسلوب التاريخي الذي واجه به الملك تيارات المعارضة او الحركة الوطنية في البلد نستنتج ان اوضح خصائص هذا الاسلوب ان الملك كان احيانا يضطر لاجزاء رأسه للعاصفة عندما يجد ان موقعه أضعف من ان يقاومها والا تقتلته من جذوره ، وبذلك فهو يقدم بعض التنازلات ، او التراجعات ، تربما لفرصة قادمة ينقض عليها على المعارضة او الحركة الوطنية من موقع متمكن . أبرز تجاربه في هذا الصدد كانت في العامين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ عندما اضطر امام مد الانتفاضة الجماهيرية التي حدثت في اواخر العام ١٩٥٥ في اثناء مسمى بريطانية لضم الاردن الى حلف بغداد ، اضطر الى التراجع امام الحركة الوطنية والى تقديم بعض التنازلات كان أبرزها طرد الجنرال كلوب من الجيش والسماح باجراء انتخابات حرة أسفرت عن قيام حكم وطني . غير انه عاد فانقض على الحركة الوطنية بتأقلبه المضاد المشهور في العام ١٩٥٧ عندما وجد الدعم والتأييد من جانب الولايات المتحدة بعد اعلان مبدأ ايزنهاور في « سد الفراغ » في الشرق الاوسط . ومن تجاربه البارزة كذلك انحاؤه امام حركة المقاومة الفلسطينية ، بالتحديد بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ ، والتسليم — بالامر الواقع — بحقها في الوجود العسكري والسياسي في شرق الاردن . الا ان هذا الانحاء لم يدم زمتا الا بمقدار

« المسؤوليات » التي سيفضطلع بها الملك تقع في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يتعامل مع الاراضي العربية المحتلة ( الضفة الغربية هنا ) التي هي من « صلاحياته » واختصاصه . وهكذا يفهم رفض الملك « كل محاولة بعيدة او قريبة ، اسرائيلية او عربية ، لتلقي بوعي او بغير وعي لجلع التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف يتمثل بغير منظمة التحرير بالذات » ، يفهم من خلال ارتباطه بها سبقه عن تمثيل المنظمة لما يتعدى « صلاحيات » الملك و « مسؤولياته » وهو هنا منسجم مع المواقف السابقة التي أشرنا الى عناصرها .

غير ان الجديد الذي دخل في الموقف الاردني هو ما عبر عنه الملك بقوله : « اذا اتجهت ارادة الدول العربية وتادتها الى ايجاد وضع جديد يلقي على منظمة التحرير الفلسطينية وحدها مسؤولية البحث والسعي والعمل لاسترجاع الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها الضفة الغربية والقدس » ، والحقوق الفلسطينية ، وضع يكون من شأنه تغيير المسؤوليات وتبديل الاوضاع ، فلا تملك ازاءه امام الاخوة العرب ، اذا اتجهوا الى الاخذ بمثل هذا القرار ، الا ان نستجيب لاجماعهم ونعتبره اعفاء لنا من مسؤولياتنا ونجعل الحكم على هذا القرار للتاريخ وحده .

ان عناصر الموقف كما تبدو هنا هي كما يلي :  
لم يصرح الملك باعترافه بان المنظمة هي المثل الشرعي للوحيد للشعب الفلسطيني بل أبدي استعداده للقبول بان تكون مسؤولية المنظمة « البحث والسعي والعمل لاسترجاع الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها الضفة الغربية والقدس » بجانب « الحقوق الفلسطينية » ، وتد جعل هذا الاستعداد مرهونا بانتجاه الدول العربية الى ايجاد وضع جديد بمعنى قرار جديد فيه اجماع جديد . وفي هذه الحالة يتنازل الملك عن « مسؤولياته » تجاه الضفة الغربية ليكون استرجاعها من مسؤولية المنظمة ، وهي مسؤولية تقع ، كما يفهم من نص الخطاب ، ضمن اطار مؤتمر جنيف ، وبذلك فان هناك تضمينا بأن الاردن لن يذهب الى جنيف وهو ما اعتبره الملك « اعفاء لنا من مسؤولياتنا » . وهذه المسؤولية عن استرجاع الضفة الغربية في هذا الاطار هي الجديد